الفوائض النقدية و فرص التصنيع في الجزائر

د/ علـــي لزعـــر
كلية علوم التسيير و العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية جامعة سوق أهراس

أ/ رايس فضيـــل
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعـــة تبســـة

الملخّــص:

يقوم بنك الجزائر بعرض مستويات الكتلة النقدية ومقابلاتها، ويوضح في كل مرة المحددات المؤثرة على الكتلة النقدية، وكما هو معروف تطرح في هذا المجال إشكالية المقابلات الخارجية كمحدد للكتلة النقدية، هذا علما بأن أهمية هذا المحدد تكمن في كونه يعبر عن نوع العلاقات الخارجية للاقتصاد الوطني باعتبار أن إحتياطات البنك يتم تشكيلها تقريبا بالكامل من صادرات المحروقات "مصدر وحيد" و يكون لذلك أثر واضح على عملية الإصدار النقدي، ويتجلى هذا الأثر في السيولة المفرطة وغير المستغلة. و للخروج من هذا الوضع يتطلب الأمر صياغة إستراتيجية لإقامة إستثمارات صناعية من أجل استغلال هذه الموارد

Résumé:

La Banque d'Algérie a présenté les niveaux de la masse monétaire et explique a cheque fois les facteurs qui l'affectent, et comme il est déjà connu, il se pose dans ce cas le problème des contreparties extérieure réside dans le fait qu'il exprime le type de relations extérieures de l'économie nationale, tenant compte que l'ensemble presque des réserves de la banque d'Algérie est constitue des revenus des exportations des hydrocarbures « source unique », ce qui affecte clairement l'opération de emissin de la monnaie, et cet impact se traduit par la liquidité excessive et non utilisés et pour resourdre ce problème, il ya lieu de concevoir une politique monétaire qui combinée avec d'autres politiques macro-économique contribue a une meilleure exploitation de ces ressources et par conséquent les transformer en investissements productif.

المقدمة:

في الجزائر تطرح إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية و التي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الإقتصاد و توسيع قدرته الإستيعابية، فمنذ 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي. والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر الأمر الذي تصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي.

بناءا على ما سبق تتجسد مشكلة البحث في توفر فائض نقدي غير مستغل ناتج أساسا عن إختلالات في الاقتصاد الوطني تتعلق بعملية الإنتاج وتوليد الدخل بالإضافة إلى عدم بلوغ السياسة الإقتصادية المنتهجة الدور اللازم لتمويل الاقتصاد و استغلال الموارد المتاحة، الشيء الذي يبعث على السعي لوضع سياسة ملائمة قصد تصحيح هيكل الإقتصاد من خلال البدأ في مشاريع صناعية لتنويع الإقتصاد و تحسين الإنتاج كما و نوعا و زيادة تنافسية الإقتصاد وإستغلال أحسن للموارد المتاحة.

والحال هذا، تلفت طبيعة الموضوع إلى أهمية معرفة مصادر الفائض النقدي الحالي والوقوف عند أهم مكوناته وتحديد أهم المؤشرات الدالة على تراكم السيولة النقدية في الإقتصاد، و للإشارة يتم الاعتماد على هذه المؤشرات في صياغة إستراتيجية صناعية بإعتبار التصنيع أهم المداخل لزيادة تنويع الإقتصاد و تحقيق النمو الإقتصادي.

في الجانب البحثي تعرضت العديد من الدراسات لهذه الظاهرة في خارج وداخل الوطن. و من الدراسات الغربية[i] ما دار حول الموضوع دراسات تجربة النرويج في الإستغلال الأمثل للإيرادات النفطية و كيف تمكن هذا البلد من بناء قاعدة صناعية متطورة. أما في الدول النامية كانت هناك العديد من الدراسات[ii] في هذا المجال أجريت لتوضيح الأثر السلبي لتراكم الموارد النقدية الناتجة عن تصدير المواد الأولية و يطلق على هذه الظاهرة ب تناقضات الوفرة. أما في الوطن العربي فقد أنجزت عدة دراسات[iii] تناولت كيفية إستغلال الإيرادات الضخمة الناتجة عن تصدير النفط و توصلت في مجملها إلى ضرورة القيام ببرامج تصنيع لتنويع الإقتصاد.

أما على مستوى الوطن فقد قامت العديد من الدراسات لوصف و تحليل هذه الظاهرة على فترات مختلفة و من أهمها ما تعرض[iv] للنموذج التنموي الذي تبنته الجزائر مع نهاية السبعينات و المعروف بنموذج الصناعات المصنعة.

ومن الواضح فإن الهدف من هذه الدراسة المتمثل في تحليل العوامل التي تتسبب في وجود هذا الفائض النقدي و الطريقة المثلى لإستغلال هذه السيولة، يتحقق بإستخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع و ذلك من خلال تقسيمه ثلاث محاور، يتناول المحور الأول أهم العوامل المسببة للفائض النقدي، أما المحور الثاني فيتناول أهمية التصنيع كمدخل لإستغلال الفوائض النقدية، و المحور الثالث فيخصص لصياغة إستراتيجية تصنيعية مناسبة لإستغلال هذه السيولة و تنويع الإقتصاد الوطني إنتاجيا.

أولا- تشكيل الفوائض النقدية في الجزائر: كأي إقتصاد منفتح على الخارج تأثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي في الجزائر، و ترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات. كما أن طبيعة النظام الذي كان سائدا وتحوله إلى نظام السوق أفرزت العديد من التغيرات مما استدعى صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد[v] . وتعتبر الفترة 2000- 2009[vi] من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000[vii] و التي وصلت إلى أقصاها سنة 2007[viii]، و قد أدى ذلك إلى وضعية اقتصادية مميزة حيث إرتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطيات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

خلال الفترة 2000-2009 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية و التي نتجت عن إرتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات

الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية[ix] و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

تبين بيانات الجدول رقم 01 تضاعف حجم للموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة (2000-2009)، فقد انتقلت قيمة المجمع من 775,9 سنة 2000 إلى 10886 مليار دج سنة 2009. وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لديه كمصدر رئيسي **للإصدار** النقدي الكتلة النقدية خاصة منذ سنة 2005.

جدول رقم (01): الوضعية النقدية في الجزائر بين 2000-2009 (مليار دج)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الموجودات الأجنبية	775,9	1310,7	1755,7	2342,7	3119,2	4179,7	5515,0	7415,5	10246,9	10886
صافي الموجودات الداخلية	1246,6	1162,8	1145,8	1012,2	525,2	-109,2	-687,5	-1420,9	3291	-3707,3
التداول النقدي خارج البنوك	484,5	577,2	664,7	781,3	874,3	921,01	1081,4	1284,5	1540,0	1829,4
الودائع تحت الطلب	467,5	554,9	642,2	719,6	1133,0	1240,5	1760,6	2570,4	2965,1	2541,9
النقود	1048,18	1238,5	1416,3	1631,0	2165,7	2437,5	3177,8	4233,6	4964,9	4949,8
شبه النقود	974, 3	1235,0	1485,2	1723,9	1478,7	1632,9	1649,8	1761,0	1991,0	2228,9
ودائع لدى الخزينة و الصكوك بريدية(*ccp*)	96,2	106,4	109,4	130,1	158,3	276,0	335,8	378,7	459,8	578,5
الكتلة النقدية (M_2)	2022,5	2473,5	2901,5	3354,9	3644,3	4070,4	4827,6	5994,6	6955,9	7178,7
معدل سيولة الإقتصاد(%)	49,3	58,05	64,01	63,69	61	55,4	56,7	63,7	63	70,8

Source : RAPPORTS: 2009 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

و من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الإدخارت المالية من طرف الخزينة، و مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع

البنكي منذ سنة 2004، و يساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي[x]. كما تظهر مساهمة كل نوع من المقابلات في الكتلة النقدية وجود تذبذب كبير، ففي سنة 2000 مثلت الموجودات الخارجية الصافية 38,6% من الكتلة النقدية وارتفعت إلى 85,5% في 2004 لتتجاوز ابتداء من سنة 2005 نسبة 100% حيث وصلت سنة 2009 إلى 151,6%. ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل وإختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن إرتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم إحتياطات الصرف وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية. وبناءا على ما سبق فإنه مع الانتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية وتراكم إحتياطات الصرف تعد الموجودات الخارجية الصافية المصدر الأساسي للفائض النقدي.

ومن ناحية أخرى يكشف هيكل الكتلة النقدية عن تحول كبير في حجم ونوع الودائع، فخلال الفترة (2000-2009) تضاعفت الودائع تحت الطلب باعتبارها أحد مكونات الكتلة النقدية أكثر من ستة مرات، حيث أن مساهمتها في تشكيل الكتلة النقدية تغيرت عبر السنوات على النحو التالي: لم تتجاوز سنة 2000: 23,11% و بلغت42,62% في 2008. و في المقابل سجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع زيادة ملحوظة: 49,8%، 56,7% و 57,7% في 2006، 2007 و2008 على التوالي، مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك. وقد كان ارتفاع المكونات الأخرى وهي العملة في التداول والودائع لأجل أقل حدة خلال نفس الفترة. وتعبر هذه التغيرات على أن هناك تذبذب في الطلب على النقود ويتضح ذلك في التغير الكبير لحجم الودائع تحت الطلب وبالتالي على البنك المركزي الاهتمام أكثر بالمجاميع الأقل تذبذبا و التي يمكن التنبؤ بها. و رغم أن العملة في التداول كمكون أساسي للكتلة النقدية لم تكن متذبذبة خلال فترة الدراسة كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب إلا أنها تعتبر مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى إستثمار منتج. ويعبر هذا الوضع على أن هنال فوائض نقدية ضخمة بكل المعايير نتجت عن إختلالات في الاقتصاد الوطني تساهم في توليد هذه السيولة وفي نفس الوقت تمثل عائقا أمام استغلالها.

والظاهر أن تراكم الموارد المالية لدى البنوك أفرز وضعا مميزا حيث تجاوزت منذ 2001 القروض الداخلية (قروض للدولة و للإقتصاد) ويشهد هذا الأمر على الطابع الهيكلي للسيولة في السوق النقدية. ومع وجود هذا الفائض النقدي الكبير يبقى تطور القروض خاصة للقطاع الإنتاجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دون الهدف المتوخى (إستغلال كامل الموارد المتاحة) عبر مختلف التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية قصد تسهيل هذه القروض. وقد نتج عن هذا الوضع تراكم نقدي ضخم في شكل ودائع وبالمقابل هناك حركة بطيئة في منح القروض[xi] مثلما هو موضح في الجدول رقم 02 معبرا عنه بالموارد التي تتلقاها البنوك في شكل ودائع D وما تمنحه من قروض C كاستخدامات لهذه الموارد.

جدول رقم (02): إجمالي الودائع و القروض لدى البنوك(2000–2009)(مليار دج).

المدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع (D)	1441,8	1896,3	2236,8	2573	2863,7	3236,6	3852,3	4710,1	5415,9	5349,3
القروض(C)	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1534,3	1778,9	1904,1	2203,7	2614,1	3086,5
D/C(%)	145,1	165,9	177	177	176,3	166,4	184,6	205	197,4	173,3

Source: RAPPORTS: 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (02) أيضا أن هناك فوائض في الودائع و تراكم كبير للسيولة على مدى الفترة 2000–2009 وهو ما يفسر تراجع السوق النقدية عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. وحسب محافظ[xii] بنك الجزائر فإن السوق النقدية أصبحت خارج السيطرة.

ومن أجل إحتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر ابتداء من 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية و التي تتمثل في[xiii] سياسة استرجاع السيولة لفترة 07 أيام و03 أشهر (وسيلتي السوق). التسهيلة الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) ثم سياسة الاحتياطي الإجباري. ومن المعلوم أن هذه الأدوات تساهم بنسب مختلفة في إمتصاص السيولة، فعلى سبيل المثال كانت مساهمة الأدوات السابقة في إمتصاص السيولة سنة 2007 كمايلي: أداة إسترجاع السيولة بنسبة (59,29%)، التسهيلة الخاصة بالوديعة (26,04%)، الإحتياطي

الإجباري (14,67%).[xiv] و للإشارة فإن العوامل الأساسية المسببة للسيولة هي: الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر ودائع الخزينة لديه بالإضافة إلى التداول النقدي خارج البنوك. ومما لا يدع مجالا للشك أن يثبت التغير في حجم السيولة وكذا طريقة تعامل بنك الجزائر مع هذا الوضع عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المسطرة لها من خلال قانون النقد والقرض وأهم هدف هو تنويع الاقتصاد الوطني.

ثانيا- التصنيع كمدخل لإستيعاب الفوائض النقدية: حققت الجزائر أهم قفزة صناعية مع نهاية السبعينات، عندما تم إنتهاج النموذج المعروف في ذاك الوقت "الصناعات المصنعة"[xv]، و الذي يقوم على فكرة أن تحقيق التنمية و التقدم يقوم على قاعدة صناعية متمثلة أولا في الصناعات الثقيلة، إلا أنه لم يستمر في هذا النموذج بسبب تدهور أسعار المحروقات خلال سنوات الثمانينات مما إظطر الدولة إلى إعادة النظر في طبيعة النظام الإقتصادي بالكامل، ومنذ ذلك الحين لم يعرف الإقتصاد الوطني الإستقرار المنشود، و مما زاد في تفاقم الوضع الأحداث التي عرفتها البلاد خلال سنوات التسعينات و إنعكاساتها السلبية على مختلف مناحي الحياة الإقتصادية، كما تميزت هذه الفترة أيضا بتراجع كلي للدولة على الإستثمار في المجال الصناعي، و إصدار قانون الخوصصة سنة 1996[xvi]، بالإضافة إلى تطبيق الدولة لبرنامجي التثبيت و التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998 التي كان الهدف منها هو إزالة الإختلالات التي يعرفها الإقتصاد، و بحلول سنة 1999 دخل الإقتصاد الوطني مرحلة جديدة لها خصوصيات مختلفة عن كل المراحل السابقة، فأسعار المحروقات بدأت بالإرتفاع مما ساعد على إعادة بناء رصيد الإحتياطيات الخارجية، بالإضافة إلى بداية تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الإقتصادي سنة 2001[xvii]، و هو برنامج يقوم على إنفاق الدولة في تطوير و إنشاء هياكل البنية التحتية الهادف في النهاية إلى زيادة الطلب و التشغيل، ثم تم تدعيم هذا البرنامج سنة 2005 ببرنامج إنعاش النمو، و كل من البرنامجين كان عبار عن توسع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات، و لم يكن إستثمار إنتاجي. ورغم تطبيق البرنامجين المذكورين مازات هناك إختلالات هيكلية تميز الوضع الإقتصادي حيث تبين المعطيات المتوفرة الجدول رقم 03 أن الخلل الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي مستمر ومتزايد وذلك بتهميش كل من

الزراعة والصناعة في تكوين الدخل الوطني والاعتماد كليا على الخارج في تأمين الإحتياجات الغذائية والصناعية للاقتصاد.

جدول رقم (03): الميزان التجاري للسلع الغذائية و الصناعية (مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية	-2326	-2316	-2537	-2469	-3319	-3307	-3499	-4568	-7273	-5399
المواد النصف مصنعة	-1243	-1334	-1783	-2373	-2990	-3364	-3872	-6038	-8668	-9184
التجهيزات الصناعية	-2729	-2351	-4096	-4625	-6631	-7913	-7971	-9315	-12277	-14099
الميزان التجاري الكلي	1230	9610	6700	11140	14270	26470	34060	34240	40600	7780

المصد: بالإعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

بالمقابل هناك فائض مالي ضخم داخل الإقتصاد متمثل في تراكم كبير للسيولة لدى الجهاز المصرفي و عدم قدرة هذا الجهاز على تحويل هذه الموارد إلى إستثمار منتج، فائض مالي ضخم في موازنة الدولة حيث أصبحت الخزينة دائنا صافيا لمجمل النظام المصرفي. أمام هذا الوضع فإن برامج الحكومة المتمثلة في الإنفاق المتزايد و الإستمرار في برامج الخوصصة، فإن الأثر في الأخير على الإقتصاد سيتمثل في زيادة الطلب، دون مراعاة جانب العرض و من شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى إستخدام غير كفيء للموارد المالية و زيادة الضغوط التضخمية في الإقتصاد، و بالتالي يجب التوفيق بين جانبي العرض و الطلب لتفادي أي تدهور للإقتصاد.

إن جانب العرض الكلي في الإقتصاد الوطني ضعيف جدا و مختل هيكليا، و يضم هذا العرض السلع و الخدمات بكل أنواعها، فقطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الصناعة الداخلية هذا من جهة و من جهة أخرى فرغم الموارد المتاحة في المجال الفلاحي و الصناعي مازال الإقتصاد الوطني يعاني تبعية نحو الخارج في هذا المجال.

جدول رقم (04): مساهمة الصناعة و الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	39,4	33,9	32,7	35,6	37,7	44,3	45,6	43,5	45,3	31,5
الصناعة	8,4	7,3	7,5	6,8	6,4	5,6	5,2	5,1	4,7	5,3
الفلاحة	7,2	9,7	9,2	9,8	9,4	7,7	7,5	7,5	6,4	9,3

المصدر: بالإعتماد على تقارير بنك الجزائرللسنوات: 2004، 2008، 2009.

ثالثا- الإستراتيجية المعتمدة: يتطلب تغيير هذا الوضع الصعب و المعقد يتطلب الأمر صياغة إستراتيجية إقتصادية وطنية للنهوض بالتنمية من الداخل، تهتم بجانب العرض و تنميته كما و نوعا و هذا بالإعتماد على الفوائظ النقدية المتوفرة، حيث تشير المعطيات المتوفرة إلى أن سيولة الإقتصاد في تزايد عبر السنوات لذا من الضروري التعجيل في توظيف هذه السيولة بشكل منتج.

تقوم الإستراتيجية المطلوبة على أربع مبادىء أساسية لتغيير الوضع يتمثل:

1- **تحديد نقاط الضعف:** بالنسبة لنقاط الضعف كثيرة وأهمها عدم وجود قاعدة صناعية متينة للإنطلاق، بالإضافة إلى تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفؤ للموارد المالية. هذا بالإضافة إلى عدم وجود إرادة سياسية لتغيير الاقتصاد والتخلص من التبعية لريع المحروقات.

2- **تحديد نقاط القوة:** وفي حالة الجزائر تتمثل هذه النقاط في إمتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل ومملوك للدولة (نقطة هامة) مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه، بالإضافة إلى توفر موارد طبيعية وبشرية متنوعة. والجانب المهم الأخر هو وجود سوق محلية وخارجية واعدة مما يساعد على إمتصاص أي إنتاج.

3- تحديد الرؤية المستقبلية المتمثلة في بناء إقتصاد وطني متنوع مع إستغلال كفؤ ومنتج للموارد النقدية المتاحة والتي سوف تتاح مما يسمح بالوصول إلى إكتفاء شبه ذاتي في المجال الغذائي والصناعي.

4- تحديد دور الدولة في ما يتعلق بدور الدولة في هذه الإستراتيجية فهو دور تنموي منتج، و بدل الإستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية، يجب تأميم هذه المؤسسات وتقديم الدعم والحماية لهذه الأخيرة مع مراعاة الكفاءة والإنتاجية. وبالمقابل يمكن إيجاد مناخ إقتصادي لقطاع خاص من دون خوصصة وذلك بإصدار قوانين وتشريعات تساهم في بناء كيانات خاصة مع تسهيل التمويل وتوفير الحوافز لهذه الأخيرة لممارسة دورها التنموي.

إن قيام الدولة بالإنتاج هو الحل لبناء قاعدة صناعية للإنطلاق[xviii]، حيث في حالة الجزائر الدولة هي المالك الوحيد للريع النفطي الذي يعتبر رأسمالا ينتظر الإستثمار، و

بدل الإستمرار في مراكمة هذا الفائض يجب صياغة سياسة إقتصادية[xix] لإستغلال الفرص المتاحة للإنتاج لتفادي التأكل التدريجي لهذه الثروة النقدية بسبب التضخم.

إن المدخل الأساسي لتنويع الإنتاج يتمثل في التصنيع[xx] حيث يجب الشروع في مجموعة من الصناعات الجريئة على المستوى العالمي تساهم في زيادة و تنويع الدخل، مع الأخذ بعين الإعتبار التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية و التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية تنافسية، و في هذا المجال فإن أول نوع من الصناعات المناسب للجزائر هو الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة، بالإضافة إلى تحويل المواد الطاقوية[xxi] إلى منتجات تامة الصنع بدل تصديرها على شكلها الخام كأن يتم التركيز على الكيماويات المتخصصة و الناعمة، حيث يساعد ذلك على إضفاء قيمة مضافة جديدة على المنتجات مما يساعد على زيادة التوظيف، وهنا تبرز صناعة البتروكيماويات كصناعة إستراتيجية على الأقل في المدى المتوسط بإعتبار الجزائر تمتلك كل المؤهلات لقيام و تطوير هذه الصناعة، فبينما تضيف صناعة التكرير للناتج المحلي الإجمالي نحو 3 دولار للبرميل، فإن القيمة المضافة لصناعة البتروكيماويات ترتفع إلى 26 دولار في مرحلة المنتجات الأساسية كالإيثيلين و البروبيلين، و إلى 132 دولار في المنتجات الوسيطة، و أكثر من 2600 دولار إذا حول برميل من البترول إلى منتجات مصنعة معدة للإستهلاك المباشر[xxii]. فالمواد الأولية متوفرة بالإضافة إلى توفر فائض نقدي ضخم بإنتظار التخصيص.

بإعتبار الجزائر من الدول التي تمتلك إحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي و الذي يعتبر مصدر هام للطاقة، وهذا الأخير يساعد على قيام العديد من الصناعات مثل: صناعة توليد الكهرباء، و تحلية المياه، وتكون الإستفادة من الغاز أكثر كلما أمكن نقل هذه الصناعات إلى مصدر الغاز و ليس العكس[xxiii] ، و لنجاح هذا النوع من الصناعة و هي الصناعات كثيفة الإستخدام للطاقة، يجب تنمية قدرات مرافقة وهي القدرات الإدارية و التجارية و التقانية. يساعد قيام هذا النوع من الصناعات على التوسع في صناعة الغاز الطبيعي من حيث الكم و النوع و كل هذا يساعد على تشغيل أكثر لليد العاملة و يزيد من القدرة الإستيعابية للإقتصاد[xxiv]، كما أن ذالك يساعد على قيام صناعات جديدة مترابطة و

متكاملة، و الأهم من ذلك كله هو أن نجاح هذا النوع من المشاريع يساعد على تغيير العقلية الريعية السائدة إلى عقلية إستثمارية منتجة[xxv].

بالإضافة إلى قيام هذا النوع من الصناعات بالإعتماد على الغاز الطبيعي فإن للغاز الطبيعي إستخدامات مثل: إستخلاص المكثفات، فصل سوائل الغاز التي يسهل تخزينها و تصديرها مقارنة بالغازات الخفيفة، فصل الإيثين و الإستفادة منه في صناعة البتروكيماويات، بالإضافة إلى أن غاز الميثين الناتج يصعب نقله في حالته الغازية ويستفاد من هذا النوع من الغاز في صناعة الأسمدة و صناعة الحديد و الصلب و صناعة الإسمنت كما يمكن أن يستخدم بديلا عن الديزل و النفط الخام في توفير وقود محطات توليد الكهرباء و تحلية المياه و كلها صناعات إستراتيجية، من حيث أنها تدعم البنية الأساسية. مما سبق يتضح أن الغاز الطبيعي يعتبر مؤثر بشكل مباشر و فعال في حجم الإنتاج الصناعي و مساهما في نمو الناتج المحلي و تنوعه.

من الصناعات الأخرى التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية صناعة الزجاج، فكل المؤهلات اللازمة لقيام هذه الصناعة متوفرة، بالإضافة إلى أن هناك العديد من الطرق لإقامة هذا النوع من الصناعة، فيمكن إقامة هذه الصناعة في الصحراء أين المادة الأولية و مصدر الطاقة متوفران، أو إقامة هذه الصناعة داخل مجمع يضم صناعات أخرى للإستفادة بشكل مشترك من الطاقة.

و بما أن الدولة هي المالكة للقوة الشرائية المتوفرة فإن الإستراتيجية الأنسب هي الإستفادة من التطور الذي وصلت إليه الشركات العالمية في هذا المجال، و الطريقة المتبعة في هذه الحالة هي شراء حصة معتبرة من أسهم هذه الشركة في الأسواق المالية الدولية[xxvi] للتمكن من توجيه نشاط هذه الشركة إلى الداخل و القيام بإنجاز مركز للبحث و التطوير في الداخل وإمتلاك التكنلوجيا[xxvii]، و بذلك تكون الفوائض النقدية المتراكمة التي تم تحصيلها في الخارج قد تم إنفاقها في الخارج، بحيث خرجت مادة أولية و بالمقابل دخول رؤوس أموال إنتاجية تضم: رأس مال مادي، معرفة تقنية، و يؤدي ذلك كله إلى تعظيم الإستفادة من ريع المحروقات.

نوع أخر من الصناعات مهم للإقتصاد الوطني و يجب التفكير فيه لإستغلال الفوئض النقدية المتاحة، صناعة الإلكترونيات[xxviii] فهي تعتبر صناعة مؤثرة نظرا

لضخامة حجم الطلب و الإنتاج و تناميهما السريع، ضخامة اليد العاملة، بالإضافة إلى أن هذه الصناعة تؤثر على فاعلية و إنتاجية القطاعات الأخرى، و بالتالي فكل المؤهلات متوفرة.

ولضمان حماية حقيقية لإستثمار هذه الأموال يجب على الدولة[xxix] أن تتدخل لحماية هذه الصناعات من المنافسة الأجنبية، وتتخذ الحماية عدة أشكال: الحماية الجمركية[xxx] ، سياسة سعر الصرف تكون مشجعة للصادرات و مخفضة للواردات[xxxi]، تقديم الدعم المالي المنتج و المراقب[xxxii]، تقديم التحفيزات كان يتم بناء مجمعات[xxxiii] أو مدن صناعية لكي يكون هناك نوع من الترابط بين الصناعات و تسهل مراقبتها، تمويل مشروع جامعة حكومية للقيام بالدراسات و البحوث المتخصصة لدعم الصناعة. و في الأخير يمكن القول أن هذه الإستراتيجية و إن كانت طموحة فهي واقعية و قابلة للتحقيق.

قائمة الهوامش:

[i] – للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:

– بن إيفرت و أخرون، **إدارة الثروة النفطية**، التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003.

[ii] - للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:

- Shachs, J., and A. Warner**. Natural Resource Abundance and Economic Growth**. Development Discussion Paper 517a. Harvard Institute for International Development, Cambridge, MA. http://www.cid.harvard.edu/ciddata/warner_files/natresf5.pdf

[iii] – من بين أهم هذه الدراسات:

– طه عبد العليم طه، **النفط و التصنيع في العالم العربي**، ، بحوث و مناقشات الندوة، تحرير: رجاء عبد الرسول حسن، أحمد حسن ابراهيم ، معهد التخطيط القومي بالقاهرة ورابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، 11–12، يناير، كانونالثاني 1987.

[iv] - للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:

-M. E. Benissad, **Essaies d'analyse Monétaire**, office des publications universitaires, ALGER, ALGERIE, 1974.

[v] – للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: محمد الشريف إلمان، **الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الإنتقال**، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الإقتصادية الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2005، ص ص: 420-432.

[vi] – تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي، أمام المجلـــس الشعبي الوطني **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، أكتوبر 2008. متوفر على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm ، (2010/03/31).

[vii] – نفس المرجع السابق.

[viii] - RAPPORTS :2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Bank of Algeria. **Cite** ; http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

[ix] - RAPPORTS: 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Bank of Algeria.

[x] – النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009، و التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003.

[xi] - RAPPORTS :2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Bank of Algeria.

[xii] - RAPPORTS 2001, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Bank of Algeria.

[xiii] - RAPPORTS 2003, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Bank of Algeria.

[xiv] - RAPPORTS 2007 **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Bank of Alegria.

[xv] – هذا المصطلح أتى به أستاذ جامعة غرونوبل وهو جيراردي برنيس وقد أثرت أراءه إلى حد بعيد على كثير من نخب البلدان النامية. راجع: جورج قرم، **التنمية**

المفقودة (دراسات في الأزمة الحضارية و التنموية العربية)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1981، ص ص: 13-14.

[xvi] – لمزيد من التفصيل حول قانون الخوصصة في الجزائر أنظر : القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

[xvii] – تم رصد مبلغ: حوالي 7 مليار دولار، (520 مليار دج).

[xviii] – مثال على ذلك بعض الدول الخليجية.

[xix] – يتعين نقل إهتمام السياسات الإقتصادية الكلية من التركيز على التثبيت المالي إلى تشجيع النمو الإقتصادي و الإستثمار و العمالة و يطلق على هذا المنهج: الإقتصادات الكلية لصالح التنمية، و هذا يتطلب تمييزا واضحا بين ما هو مجرد إنعاش إقتصادي و بين توليد قدرة إنتاجية إضافية. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

French- Davies, R, **The need for home grown development strategies**. International poverty centre, in Focus, UNDP, Brasilia, Brazil, 2005, p: 07.

[xx] – إن الصلة بين نمو الناتج و نمو قطاع الصناعات التحويلية تعرف بقوانين النمو لدى كالدور، و تستند حجته في أن التصنيع هو محرك النمو. للمزيد يمكن الرجوع إلى: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير أقل البلدان نموا، **تطوير القدرات الإنتاجية**، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2006، ص ص: 208-209.

[xxi] – حجم السوق العالمية لهذه المنتجات سنة 2001 بلغ: 1,7ترليون دولار.

[xxii] – حسين عبد الله و أخرون، **الفوائض المالية العربية بين الهجرة و التوطين**، مراجعة و تقديم: منذر الشرع، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2007، ص: 52.

[xxiii]– المثال التاريخي على ذلك هو نقل الصناعات إلى حيث يوجد الفحم و هذا بسبب إرتفاع تكاليف نقل الطاقة.

[xxiv] – حول مفهوم القدرة الإستيعابية للإقتصاد يمكن الرجوع إلى: صلاح الدين الصيرفي، **الطاقة الإستيعابية و الطلب على العائد و عرض النفط**، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت، المجلد 07، العدد 02، 1981، ص ص: 61-82.

[xxv] – تعتبر تجربة النرويج تجربة رائدة في هذا المجال، يمكن الرجوع إلى: ستيفن بارنت، رولاندو أوسووسكي، **مالذي يرتفع(لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها)**، التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003. بن إيفرت و أخرون، إدارة الثروة النفطية، التمويل و التنمية، مارس 2003.

[xxvi] – قامت شركة سابك السعودية بالإندماج مع شركة DSM، و أصبحت سابك المنتج رقم واحد لمنتوج: PE8PP.

[xxvii] – تسعى المملكة العربية السعودية لتنفيذ هذه الإستراتيجية حاليا، أنظر: عادل محمد فقيه، **العناصر الأساسية لتنويع القاعدة الإقتصادية في المملكة**، ندوة الرؤية المستقبلية للإقتصاد السعودي، 19–23 أكتوبر 2002.

[xxviii] – فنلندا: شركة نوكيا وحدها مسؤولة عن 12% من الناتج المحلي الإجمالي. صادرات ماليزيا سنة 2000 بلغت 60 مليار دولار.

[xxix] – تقوم الإستراتيجية اليابانية للتنمية الإقتصادية على: تحقيق هدف التصنيع، تلعب الحكومة دورا نشطا في تعزيز التنمية، تعزيز إقتصاد السوق مسألة تحتاج إلى وقت. نفس المرجع السابق، ص: 413.

[xxx] – إتخذ الفرنسيون في بداية الثمانينات عدة خطوات لحماية صناعة أجهزة الفيديو لديهم ضد هجوم الواردات اليابانية الرخيصة. كما أن كل الدول المتقدمة إستخدمت الحماية و الدعم إستخداما واسعا خلال مراحل سابقة من مراحل تنميتها الصناعية. للمزيد: **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية**، تقرير التجارة و التنمية 2006، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2006.

[xxxi] – سياسة الصين حاليا المتمثلة في تخفيض عملتها مقابل الدولار الأمركي لزيادة تنافسية صادراتها.

[xxxii] – كادت شركة صافولا السعودية أن تفلس لو لا التدخل الحكومي لحمايتها و بفضل هذا الدعم وجدت لنفسها مكانة في السوق و هي الأن تصدر منتوجاتها إلى 20 دولة.

[xxxiii] – تتشكل الصناعات الناجحة غالبا على هيئة تجمعات مثل: وادي السيلسكون و بنغالور.